



كلمة معالي الدكتور عبداللطيف الزياتي
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين،

صاحب المعالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير الخارجية نائب راعي
المؤتمر،

معالي الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

سعادة الأخ الدكتور عبدالعزيز بن أبل، رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني بداية أن أرفع خالص الشكر وجزيل الثناء إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين "حفظه الله ورعاه" على الرعاية الكريمة
لهذا المؤتمر حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، والتي جاءت لتضيف بعداً جديداً للعمل
العربي المشترك في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولتؤكد اهتمام مملكة البحرين
وقيادتها الحكيمة بتعزيز مكانة البحرين عربياً وإقليمياً ودولياً.



كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور عبدالعزيز أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على دعوته الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر، وللجهود المتميزة التي بذلت في استضافة وتنظيم هذا المؤتمر، تأكيداً لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها لتكون شريكاً فعالاً وعنصراً أساسياً في الحراك الحقوقي بدول المجلس.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن قرار مجلس الجامعة العربية بالموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في القمة الرابعة والعشرين بتاريخ 26 مارس 2013م، سيبقى تاريخاً خالداً في ذاكرة المسيرة العربية لدعم حقوق الإنسان، والتي جاءت استجابة لمبادرة كريمة من جلالة الملكة حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين "حفظه الله ورعاه"، إيماناً من جلالته، رعاه الله، بضرورة استكمال منظومة المؤسسات العربية التي تعنى بحقوق الإنسان العربي وحمائها، وتحقيق العدالة في أوطاننا العربية.

كما أن موافقة جامعة الدول العربية بتاريخ الأول من سبتمبر 2013م على اختيار العاصمة الخليجية المنامة كمقر لتلك المحكمة ومناورة قضائية يُستضاء بنورها لحماية حقوق الإنسان، لدليل بارز على المكانة الحقوقية والثقة الرموقة التي حظيت بها دول مجلس التعاون في مجال حماية حقوق الإنسان.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد تبلورت توجهات وتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون بالنهوض بحقوق الإنسان وتكريس مفاهيمها والعمل على حمايتها، في العديد من الأصعدة الدولية منها والإقليمية والوطنية، وقد تمكنت في سبيل ذلك من إحراز العديد من الإنجازات والخطوات، إيماناً منهم بحفظهم الله ورعاهم بانعكاس التقدم في حقوق الإنسان على التطور الإيجابي للدول في كافة المجالات، ملتزمين في تحقيق ذلك بقواعد الإسلام الراسية والمبادئ الإنسانية السامية، وما أكدت عليه المواثيق والصكوك الإقليمية والدولية.



فديننا الإسلامي الحنيف كفل لكل أمرئ، بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه أو دينه، كافة الحقوق التي تمكنه من التمتع بحياة حرة كريمة، فقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان واصطفاه على سائر خلقه حيث قال تعالى { ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلاً }.

فالشريعة الإسلامية اعتنت بحفظ الضرورات الخمس، الدين والنفس والعقل والنسل والمال وجعلت حفظ تلك الضرورات من الواجبات لاشريعة التي لا يمكن أن يختلف حولها في أي زمان ومكان، فهي حقوق ثابتة تؤكد أحكام ونصوص الشريعة الغراء.

كما أن سجل حضارتنا العربية وتراثنا الثقافي العريق، حافل بالشواهد المضيئة والدلائل الناصعة على الاهتمام والحرص على صيانة حقوق الإنسان وحفظ كرامته والدفاع عن حرته، فجميعنا لا يمكن أن ينسى المقولة العربية الشهيرة (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) التي قالها الخليفة العادل عمر بن الخطاب "رضي الله عنه".

كما أن الإشارات الدولية بإنجازات دول المجلس خلال مراجعة سجلاتها الحقوقية في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وانتخاب غالبية دول المجلس لعضوية مجلس حقوق الإنسان والمضي قدماً في التصديق والانضمام للعديد من المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وما صدر عن المجلس الأعلى المقرر في دورته الثلاثين بدولة الكويت عام 2009م، بإنشاء مكتب لحقوق الإنسان بالأمانة العامة لدول المجلس ليكون نواة خليجية للانطلاق نحو تعزيز وتوحيد المواقف الخليجية إزاء قضايا حقوق الإنسان وإبراز إنجازات دول المجلس، تأكيداً لعزم دول مجلس التعاون وتصميمها على الارتقاء بالمستوى الحقوقي والنهضة بالإنسان من خلال كفاله حقوقه ووضع أطر قانونية لحمايتها.

وفي هذا الإطار باشر مجلس التعاون في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء بعثة دائمة له في جنيف، حيث مقر المنظمات الدولية المتخصصة، ومن بينها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وسوف يكون من مهام البعثة، إلى جانب المسؤوليات والمهام الأخرى، تعزيز التنسيق والتعاون الخليجي المشترك في مجال حقوق الإنسان وتوحيد جهود دول المجلس في هذا المجال.



أصحاب المعالي والسعادة،

إننا لعلى يقين بأن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان والشروع في مباشرة أعمالها المنوطة بها ستشكل معها مرحلة هامة في الحياة الحقوقية المعاصرة والمستقبلية على المستويين الإقليمي والدولي نظراً لما ستكرسه من مصداقية وشفافية الدول العربية في التعاطي مع المسائل الحقوقية.

أكرر شكرنا وتقديرنا لملكة البحرين قياداً وحكومة وشعباً، وللمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على تنظيم هذا المؤتمر، آمليين في الوقت ذاته أن يسفر عن توصيات تعزز دور المحكمة العربية لحقوق الإنسان، سائلاً المولى العلي القدير أن يكمل هذه الجهود الخيرة بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..